أفكار مستقاة من الأخبار الاقتصادية العالمية تصلح أفكارًا للبحث العلمي

هذه صفحة جديدة، الهدف منها توجيه بوصلة الأبحاث العلمية في الجامعات العربية والإسلامية نحو الأكثر حداثة في السوق العالمي، بغية رفع سوية البحث العلمي والارتقاء به ليتناول مشكلات وقضايا حقيقية معاصرة. نرجو ممن يرغب المشاركة في تحرير هذه الصفحة مراسلتنا.

- إنه على الرغم من الديون المروعة بشكل رهيب، لماذا أسعار الفائدة على الديون منخفضة بشكل يبعث على السخرية؟

إذا نظر المستثمرون إلى هذه الديون على أنها غير قابلة للإدارة، فالمعدلات يجب أن تكون صاروخية. إن جزءً من الجواب هو أن البنوك المركزية تعمل على تسييل الديون.

متى يتغير كل هذا؟ وكم من الوقت يمكن للبنوك المركزية الاستمرار في القيام بذلك؟.

- يهتم الرئيس التنفيذي فقط بأمرين: التدفق النقدي ومستوى سعر السهم. وهذان العنصران فقط لأنهما يؤثران على حجم مكافآتهما.

١) الرؤساء التنفيذيون لا يهتمون بالديون. ليس الأمر كما لو كانت أموالهم، علاوة على ذلك، لديهم حوافز ضخمة لتحقيق أقصى استفادة من الشركة.

٢) الكارتل المصرفي العالمي يملك العالم. سوف يسمحون لك باستخدامه، لكنه سيكلفك.

٣) العالم مفلس. لكن لم يتم إخطار بذلك حتى الآن.

٤) إذا تم توقيته بشكل صحيح، فإن الكتلة الهائلة للديون المتصاعدة ستؤدي إلى انهيار الأرض في ثقب أسود في نفس الوقت يجعل تغير المناخ الكارثي غير صالح للسكن. نسميها تعظيم الربح.

٥) الديون المستحقة هي في حالة من العجز عن السداد بشكل يائس والتصفية هي الملاذ الوحيد.

- عندما تبني شركة جنرال موتورز (على سبيل المثال) مصنعًا في الصين وتقترض في الصين لتمويله، هل يظهر ذلك كدين للشركات الأمريكية أم الصينية؟

- تقوم الشركات في هذه الأيام ببساطة بتحريك الصندوق إلى دافعي الضرائب المستقبليين لدفع فواتيرهم، وتدمير ثروات المساهمين تدريجيًا، بينما تجني إدارة الشركات أكبر حصة من أرباح الشركات، وتنفذ فوائد لصالحها، وتحمّل المساهمين/حملة السندات. لذلك لا عجب أن وارن بافيت يواجه عصر الانقراض.
- انخفض نمو عرض النقود M_1 في الصين في شهر فبراير ٢٠١٩، وبعد طباعة ٤ تريليونات يوان في يناير، فقد كان لدى البنوك الصينية ١٢٠ مليار يوان (١٨ مليار دولار أمريكي) من حالات العجز عن سداد الديون في يناير وحده مع ٣. ٥ تريليون يوان تقريبًا مستحقة في عام ٢٠١٩. فإذا بلغ التخلف عن السداد نسبة ٣٠٪ في أحسن الأحوال، وازدادت الحالة الاقتصادية سوءا بنسبة ٤٥–٥٠٪، فستكون حالات التخلف عن سداد الشركات في الصين بين ١٥٧–٢٦٠ مليار دولار أمريكي لعام ٢٠١٩ ومن ثم فسيكون الربع الثاني مثيراً للاهتمام.